مجلة الدراسات التجارية والادارية

https://msca.journals.ekb.eg/

المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

سهى رشيد عليوي احمد

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- العراق

تاريخ النشر الالكتروني: يناير- جزء(2)-2025

للتأصيل المرجعي: احمد، سهى رشيد عليوى احمد. المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الواسات التجارية والادارية ، المجلد 6 (1) ج(2)

للتواصل مع المؤلف: **Suhastar226@gmail.com**

المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

سهى رشيد عليوي احمد

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية– العراق

ملخص البحث:

لقد تأثرت السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمجموعة من المتغيرات الدولية التي تأثرت بنمط النظام الدولي من خلال الحرب الباردة والاحتكام الى الايدولوجية وطبيعة تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، لذلك فقد بدأت السياسة الخارجية الصينية تسير بخطى متسارعة نتيجة للمتغيرات الدولية التي أصبحت تشكل عائق أساسي امام السياسة الخارجية الصينية المتنامية في منطقة الخليج العربي؛ وذلك بسبب المصالح المتنوعة لكل الدول، فضلًا عن سعيها الى إيجاد موطئ قدم مهم بالنسبة لها في هذه المنطقة، وعليه فأن تزايد نفوذ الصين في منطقة الخليج العربي هو ما جعل هذه الدول تفكر بان هذا النفوذ المتزايد للصين يشكل تحدي أساسي لمصالهم الاستراتيجية هناك (النفط والغاز)، فضلًا عن انها تعد منطقة نفوذ حيوي وذات موقع استراتيجي هام هو ما يجعل هذه الدول لا تسمح لدولة معينة ان تنفرد في إقامة علاقات استراتيجية لوحدها، فضلًا عن تزايد ظاهرة الإرهاب في المنطقة والتي بدأت تشكل خطرًا على مصالح الصين الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الدولية، الصين، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الإرهاب.

Abstract:

China's foreign policy toward the Gulf Cooperation Council (GCC) states has been profoundly shaped by evolving international dynamics, including structural changes in the global order, Cold War legacies, ideological considerations, and the GCC states' complex relations with both the United States and the Russian Federation. This has prompted China to accelerate its foreign policy adjustments in response to these systemic challenges that increasingly constrain its expanding influence in the Gulf region.

The GCC states view China's growing influence as potentially undermining their core strategic interests - particularly regarding hydrocarbon resources - given the region's vital geopolitical significance. This has led them to actively prevent any single power from establishing exclusive strategic dominance in the region.

Furthermore, the escalating threat of terrorism in the region now directly jeopardizes China's economic investments and political interests, adding significant complexity to its regional strategic calculations.
Keywords: International systemic factors, China, United States, Russian Federation, terrorism.

مقدمة

تعد الصين بفضل التنامي المستمر اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا هو من اجل تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، فالصين أصبحت تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة تعد الأعلى من نوعها في العالم، فضلًا عن زيادة وزنها الاستراتيجي على المستوى الدولي وتنامي مؤسساتها الاقتصادية الدولية هو ما جعلها محل اهتمام معظم دول العالم، لذلك فقد واجهت الصين نتيجة هذا النمو المتزايد مجموعة من الدول التي تسعى الى وضع حد لنفوذها المتزايد في منطقة الخليج العربي، لا سيما كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، فضلًا عن الإرهاب المتزايد في هذه المنطقة، الا ان ذلك لم يمنع الصين من تبني سياسية خارجية قائمة على تعزيز أواصر التعاون مع هذه الدول والسبب الرئيسي في ذلك يعود للمكانة الاستراتيجية والثروات الضخمة التي تتمتع بها تلك المنطقة، سيما النفط والغاز، وفي ضوء كل ما تقدم تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على المتغيرات الدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات العربية الحديثة التي تتناول هذا الموضوع والذي يحتل درجة كبيرة من الأهمية في فهم المتغيرات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي من اجل الحفاظ على مصالحها الخاصة ضمن اطر جديدة.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في البحث عن مدى تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد ان ثبت الى حد كبير عدم قدرة الصين على الانفراد بدول هذه المنطقة بعيدًا عن الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية سيما بعد ان أخفقت هذه الدول في ان تفرض سيطرتها التامة على الرغم من وجود الصين وهو ما يشكل تحدي كبير لبعضها البعض، لذلك ينبثق عن مشكلة الدراسة تساؤل رئيسي يتمثل في:

ما هو أثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟

والذي يتفرع منه أسئلة فرعية هي:

1-السياسة الخارجية الصينية اتجاه منطقة الخليج العربي.

2-متغيرات السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول الخليج العربي.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: ان تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي أدى الى وجود محددات لسياسة الصين الخارجية تجاه هذه الدول، على الرغم من حاجة الصين الملحة الى ضمان تدفق النفط الخليجي اليها من اجل ديمومة استمرار النمو الاقتصادي لخدمة مصالحها الاقتصادية وفق سياستها الخارجية المتبعة.

منهاج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يصف السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، فضلًا عن المنهج الوصفي الذي يحدد المتغيرات الدولية وتأثيرها على سياسة الصين الخارجية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وخاتمة ومستخلص فضلًا عن وجود ثلاث متغيرات دولية، أدت الى تأثر السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وهي كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والإرهاب.

أولًا: الولايات المتحدة الامريكية

ان تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية دفعت دول الخليج العربي الى تبني استراتيجيات اكثر توازنًا بين الطرفين، سيما في مجال الامن والاقتصاد والتكنولوجيا، إذ بدأ النشاط النفطي الفعلي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال بعثة شركة ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي للتنقيب عن النفط في صحراء النقب، إذ تم تعين (ويليام بيل) ممثلاً دائمًا لها في المنطقة، لكنها في الوقت نفسه قد واجهت صعوبات سياسية، منها اصطدامها بالقانون العثماني المطبق في فلسطين الذي يمنع منح حقوق وامتيازات الاستثمار لأي أجنبي ما لم يكن من مواطني الدولة ذات النفوذ في السلطة العثمانية، وهي كل من (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا) إذ لم تكن تحظى الولايات المتحدة الامريكية بتلك الميزة آنذاك[1]، أما أقدم اهتمام للأمريكيين بمنطقة الخليج العربي، فهو يعود إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر عندما أقام تجار الولايات المتحدة الامريكية علاقات قوية ومتينة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها مسقط[2].

---

[1] توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، الشارقة، دار الصفاء ، 1988، ص ص20-21.

[2] مايكل أ. بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1933-1992، ترجمة د. نبيل زكي، بيروت، وكالة الاهرام للتوزيع، 1995، ص11.

لقد قررت الولايات المتحدة الامريكية ان تتصدى للنفوذ الصيني في الشرق الأوسط بشكل عام وفي المنطقة الخليجية بشكل خاص وذلك من اجل حماية مصالحها هناك، وعليه فإن قرار التخلي عن هذه المنطقة تمامًا سوف ينعكس على تطور الحضور الصيني في هذه المنطقة، لكن مع تصاعد التحركات العسكرية في هذه المنطقة يتوقع ضعف الحضور الأمريكي فيها، فهي مسألة نسبية لم تطول وهو ما قد يجعل المنطقة الخليجية ساحة لصراع النفوذ بين القوتين العالميتين، إذ ان السياسة الخارجية لدول الخليج تجاه الولايات المتحدة الامريكية هي قديمة ومنذ زمن طويل وتشمل مختلف أوجه التعاون وتبادل المصالح بين الجانبين، الا ان القرار الخليجي في السعي لتنويع سياساتها الخارجية على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية قد يسهم بدرجة كبيرة بخلق فرصة لتطور تلك السياسات مستقبلًا، ولكن هذا الامر يتوقف على مدى جدية دول مجلس التعاون الخليجي في المضي قدمًا نحو هذا الاتجاه[3].

ان التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية ليست وليدة اللحظة، كما انها ليست مواجهة حقيقية مستمرة وليست تعاونًا دائمًا بل هي مزيج من الاثنين معًا، فقائمة الخلافات الامريكية الصينية هي طويلة من أهمها الخلاف على منطقة الخليج العربي، ولان الوضع العالمي لم يعد يتحمل كثيرًا من التطورات التي يمكن ان تسهم في احداث تغير جذري في المنطقة، وعليه لابد للصين ان تدرك جيدًا بإن الولايات المتحدة الامريكية لاتزال القوة العسكرية المهيمنة والمسيطرة في منطقة الخليج العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، فالقيادة الصينية أصبحت تدرك جيدًا بإن طموحاتها العالمية لا يمكن ان تتحقق الا من خلال اتباع سياسة خارجية اكثر توازنًا مع واشنطن من اجل التفاهم حول مصالح الدولتين في هذه المنطقة[4].

كما أن هدف الولايات المتحدة الامريكية ليس فقط احكام السيطرة على موارد الطاقة في منطقة الخليج العربي او ضمان امدادات الطاقة الخاصة بها فحسب، بل هي تسعى من اجل الحفاظ على مكانتها ونفوذها وتأثيرها المتفوق دومًا على نظيرها الصيني، إذ اعرب مستشار منطقة اسيا في مجلس الامن القومي الأمريكي عن قلقه بشأن العواقب الاستراتيجية التي تسعى الصين لتحقيقها في منطقة الخليج العربي، كما أشار إلى مصادر القلق من خلال المكانة المميزة التي تسعى الصين على تحقيقها وإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة التي تعد حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، وان هناك باحثين صينيين يرون بحتمية المواجهة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، على الرغم

---

[3] التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية: الابعاد والمحددات، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة التحليل والرصد، إسطنبول، تركيا، 2022، ص ص9-10.

[4] حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2020، ص51.

من انهم يرون بان الصين لا تسعى إلى المنافسة المتساوية مع الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي، وبالتالي ستورط نفسها في سباق تسلح غير ممكن وغير متساوي[5].

فعلى الرغم من وجود توافق الى حد ما بين مصالح الطاقة الامريكية والصينية في منطقة الخليج العربي الا ان هناك عقبات كثيرة وكبيرة تواجه التعاون الثنائي في هذا المجال، ومن أهمها سعي الصين للتركيز على الاستكشاف والإنتاج في مشاريع الطاقة في منطقة الخليج العربي سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تقديم الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تساعدهم في عملية استكشاف حقول النفط والاستفادة من مواردها، بدلًا من اعتماد الصين على السوق لتلبية متطلبات التوريد الخاصة بها وهذا ما تعده الولايات المتحدة الامريكية بإنه تحدي هام لوجودها بمنطقة الخليج العربي، فهي لم تسمح للصين بان تلعب دور اكبر من دورها بما يسهم في تعزيز نفوذها في هذه المنطقة[6]، إذ ان زيادة اهتمام السياسة الخارجية للصين اتجاه دول الخليج أعطت مبرر للولايات المتحدة الامريكية من اجل ممارسة الضغط على دول المنطقة؛ لأنها ترى بإن هناك جوانب معينة في التقارب الصيني الخليجي قد تضر بالأمن القومي الأمريكي، وفي الوقت نفسه تدرك دول مجلس التعاون المخاوف الامريكية المتزايدة بشأن الصين فهي لا تريد ان تقع في صراع بين القوى الإقليمية والدولية، لذلك فإن قرار واشنطن بعدم تزويد دول مجلس التعاون ببعض منتجاتها التكنولوجية العسكرية قد يدفعهم الى شرائها من الصين، ومن جانب اخر فإن الصين قد اشارت الى انها تريد تعاونًا استراتيجيًا اوثق مع دول الخليج، لا سيما مع المملكة العربية السعودية والتي تتعاون معها في مسائل الطاقة النووية[7].

لقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية جديدة تقوم على أساس المواجهة واستعادة النفوذ الأمريكي وهذا ما يرجح حدة الصراع في منطقة الخليج العربي وصولًا الى احتمال المواجهة بين الطرفين، وكتطبيق عملي لهذه الاستراتيجية عملت واشنطن على سن تشريعات جديدة لأجراء مراجعة امنية للاستثمار الصيني حتى عام 2026، فضلًا عن الإجراءات الجمركية التي فرضتها على الصين والتي أدت الى تراجع حجم الصادرات الصينية في منطقة

---

[5] المرجع نفسه، ص52

[6] فريدة العلمي، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد2، العدد9، الجزائر، 2018، ص1206.

[7] نور عبد النور إبراهيم أبو مغصيب، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي في فترة 2013–2020م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2022، ص85.

الخليج العربي، لأنها ترى بالفعل بإن الصين حققت تقدمًا ملحوظًا في منطقة دول الخليج العربي وهذا ما تعده الولايات المتحدة الامريكية، بأنه سوف يسهم في تقليص نفوذها بهذه المنطقة فهي لن تسمح للصين بذلك ابدًا[8].

وعليه، فإن واشنطن لم تتنازل عن موقعها في منطقة الخليج العربي بعدها الحليف الأمني الأول للدول الخليجية وهو ما تم ملاحظته من التصريحات الامريكية بشأن مخاوفها من التهديدات الإيرانية للمملكة العربية السعودية، إذ صرحت بإنها لن تتردد في الرد على ايران اذا لزم الامر إذ قامت بإطلاق مقاتلات باتجاه ايران كجزء من حالة التأهب الامريكية السعودية، كما تشير هذه التصريحات الى ان المساعي الامريكية لإعادة مراجعة حضورها في منطقة الخليج بعد ان خف هذا الحضور مؤقتًا وانشغالها بمنطقة الشرق الاسيوي، وهو ما يجعل مستقبل الجانبين الخليجي والصيني سيما في الملفين الأمني والسياسي مرهون بشكل كبير ومباشر بمدى تقدم او تراجع الرؤية الامريكية بشأن الحضور في منطقة الخليج العربي[9].

لقد كانت دائمًا المنطقة الخليجية محل تركيز استراتيجي ورئيسي للولايات المتحدة الامريكية، إذ ترى بكين بإن وجود واشنطن في هذه المنطقة يعد مصلحة استراتيجية لها، وان وجودها الدبلوماسي والعسكري سوف يستمر لعقود طويلة، وان سياسة واشنطن هو امر حاسم لحماية مصالحها في المنطقة، وبالتالي فأنها تسعى بدرجة كبيرة الى تجنب الاعمال التي من شأنها ان تضعها بمواجهة مباشرة معها، وفي الوقت نفسه تسعى بكين الى تبني سياسة خارجية متوازنة مع كل الأنظمة في مجلس التعاون الخليجي والحفاظ عليها من اجل ضمان مصالحها الاقتصادية التي تشكل العامل الأبرز في تحديد سياستها الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي، سيما في ظل الوجود الأمريكي هناك[10].

تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع الصين في منطقة الخليج العربي من خلال استراتيجية الاحتواء والتي تقوم على عزل الصين من خلال التطويق العسكري ومنع وصولها الى الأسواق العالمية وعزلها اقتصاديًا من بقية دول العالم، بهدف شل التنمية الاقتصادية للصين وضمان استمرار الهيمنة الامريكية على منطقة الخليج العربي، كما ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان (90%) من تجارة الصين تتم عبر البحار ومن خلال مضيق

---

[8] حيدر علي حسين، مسار العلاقات الامريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي علي كافي معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد1، الجزائر، 2022، 58-59.

[9] انعكاسات زيارة الرئيس الصيني المرتقبة على العلاقات الخليجية الصينية، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة التحليل والرصد، إسطنبول، تركيا، 2022، ص8.

[10] وداد المساوي، مسارات التعاون وقضايا الصراع في العلاقات الامريكية – الصينية، مجلة المعهد المصري، المعهد المصري للدراسات،المجلد7، العدد26، مصر، 2022، ص85.

ملقا ومضيق هرمز ومضيق باب المندب، إذ عملت الولايات المتحدة الامريكية على وضع جميع طرق واردات الطاقة والتجارة الى الصين تحت الهيمنة الامريكية بما يحقق الأهداف التالية:

أ- تمكين الولايات المتحدة الامريكية من ان تمارس حصارًا اقتصاديًا وعسكريًا على الصين متى ما اقتضت الظروف بذلك.

ب- تحقيق التفوق الاستراتيجي في حالة نشوب أي مواجهة عسكرية مسلحة مباشرة بين الدولتين.

ج- العمل على وضع الصين تحت ضغط وتهديد امريكي دائم بما يجبرها على الاستجابة للتوجهات الامريكية في منطقة الخليج العربي.

د- دفع الصين باتجاه المواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل كسر الطوق العسكري حولها والذي يسهم بدرجة كبيرة بخسائر اقتصادية تسهم في تحجيم الصعود الصيني [11].

وعليه، فقد هيمنت الولايات المتحدة الامريكية ولاتزال على الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، الا انه في المقابل فإن الدول العربية تجد بأن شراكاتها مع الصين هو خيار لتخفيف القيود الامريكية عليها، وتضيق فرص الابتزاز الطاقوي من حيث أهمية السوق النفطية الامريكية والتزاماتها بحماية خطوط النقل، لذلك فإن اعتماد الصين على الطاقة العربية لن يعفيها من تحمل مسؤولية امنها وتعهدها بمواثيق وشراكات تضع عليها مسؤوليات لا يمكن ان تحيد عنها، كما انها لن تترك مهمة حماية خطوط النقل الطاقوي في منطقة الخليج العربي بعهدة الولايات المتحدة الامريكية فتقوم بخنقها عند الضرورة، الا ان ذلك لن يحدث لان الولايات المتحدة الامريكية حتى الان هي المسيطرة في منطقة الخليج العربي وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي[12].

ان التوجس الصيني من الخطط الامريكية في منطقة الخليج العربي والتي ترمي الى تطويق الصين، لا يأتي فقط من حرصها على تدفق صادراتها الى العالم والسيطرة الكاملة على الأسواق، وانما من اجل سعيها لتأمين خطوط امدادات الطاقة والتجارة لاستمرار عجلة اقتصادها والحفاظ على مكانتها الاقتصادية الحالية، وهو ما يعني بضمان تدفق النفط اليها والبضائع منها، فضلًا عن سعيها لتعزيز التحالفات والقدرات الدفاعية من اجل تحقيق ذلك، والتي بدورها تشكل المحددات الأكثر أهمية لفهم الاستراتيجية الصينية، وعليه فأن الشراكة الاستراتيجية الامريكية – الخليجية نجحت من خلال تأثيرها على دول اليمن ومصر تحديدًا في جعل الأفضلية أمريكية عبر مضيق باب المندب وقناة السويس من اجل محاصرة الصين وتطويق نفوذها هناك، على الرغم من تمتع تلك الدول

---

[11] تامر محمد سامي عبداللطيف، الاستراتيجية الامريكية تجاه طموحات الصعود الصيني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد9، العدد18، جامعة الإسكندرية، 2024، ص ص279-280.

[12] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد26، الدوحة، 2017، ص42.

بعلاقات مميزة مع الصين ومن هنا يتبين اتساع مديات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة الخليج العربي وصعوبة ذلك التنافس بالنسبة للصين سيما التي تراهن على عامل الزمن في مد وتوسيع نفوذها المكاني[13].

ان سياسة فرق تسد التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي هي من اجل محاصرة الصين وتقليص تواجد نفوذها في منطقة الخليج العربي التي تعد ذات أهمية حيوية واستراتيجية بالنسبة لها، إذ قامت بتوقيع اتفاقيات عديدة مع كل من الامارات وقطر والبحرين لإنشاء مناطق للتجارة الحرة من اجل كسر سيطرة الصين على الأسواق التجارية هناك، وهو ما اثار غضب المملكة العربية السعودية بوصفها بإن التوقيع على هذه الاتفاقية يعد سلوكًا منفردًا يناقض الأساس المعمول به في مجلس التعاون الخليجي مع ضرورة التشاور والتنسيق مع دول المجلس من اجل عدم الاضرار باقتصاديات هذه الدول في حين ان هناك دول أخرى من المجلس تختلف مع المملكة العربية السعودية، إذ ترى بإن الترابط بين المجلس والولايات المتحدة الامريكية قد يكون سبب من أسباب بقاء المجلس[14].

واستنادًا لكل ما تقدم، فإن الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بوجود عسكري استراتيجي مهم في منطقة الخليج العربي من اجل وضع حد للنفوذ الصيني هناك، وكذلك للحفاظ على مصالحها، إذ تعد القواعد العسكرية الامريكية هي مظلة حماية لأمن واستقرار الدول الحليفة في منطقة الخليج العربي؛ لأنها تمتلك شراكات اقتصادية واستراتيجية مع العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، فهي تعد قديمًا وحديثًا واحدة من اكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين لدول منطقة الخليج العربي، وفي الوقت نفسه تبدي الصين رغبتها في تسوية الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية، من خلال الحوار والتفاهمات الثنائية وتحاول ان تتجنب الدخول في أي استقطاب استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لان الصين سوف تبقى مستفيدة من مظلة الحماية الامريكية في المنطقة، لكنها لن تتوانى في حال استطاعت ان تقلب المعادلة في هذه المنطقة وتلزم زمام المبادرة فيها وهذا ما يثير مخاوف وشكوك الولايات المتحدة الامريكية بالصين في منطقة الخليج العربي[15].

إذ تولى الولايات المتحدة الامريكية أهمية كبيرة لتقوية حلفائها وشركائها في المنطقة وادراجهم ضمن مخططاتها لاحتواء القوة الصينية الصاعدة، سيما تلك القوة المنافسة للصين، ومن أهمها اليابان والهند، كما تتجه الولايات

---

[13] عادل كاظم عباس العبدلي، البعد الجيوبولتيكي لمجال الصين الحيوي في منطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق، 2019، ص61-62.

[14] محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق – سعيد حمدين-، الجزائر، 2016، ص223.

[15] محمد بن صقر السلمي، دراسة: التنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 22 ابريل/ نيسان 2021، ص ص 8-10.

المتحدة الامريكية لإكمال عناصر قوة هاتين الدولتين وفسح المجال امامهما في منطقة الخليج العربي، وتقديم الدعم الكامل لهمها من خلال شركائها في تلك المنطقة وبما يخدم مصالحها، إذ تعمل واشنطن بصورة مستمرة على إبقاء التنافس بين الصين من جهة والهند واليابان من جهة اخرة ومنع إمكانية قيام أي تقارب بينهما ودعم هذه الأخيرة على حساب الأولى من اجل خلق منافسين لها في المنطقة والحد من تزايد نفوذها[16].

وفي الوقت نفسه فإن الصين تدرك جيدًا بإن الولايات المتحدة الامريكية القوة المهيمنة في أسيا, إذ بدأت تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الامريكية ليس كشريك استراتيجي فحسب، وانما كعقبة تواجه طموحاتها الاستراتيجية، لذلك فهي تعمل على تقليص نفوذ واشنطن في أسيا، وتمنع كلا من اليابان والولايات المتحدة الامريكية في خلق صين محتواه من اجل تقليص نفوذها في بحري الصين الجنوبي والشرقي[17].

كما يدرك القادة الصينيون ان الولايات المتحدة الامريكية تستغل فرصة خوف بعض دول اسيا من صعود الصين من اجل نشر نظرية الصين التوسعية التي تروج لها وتهدف من خلالها زيادة اطماعها التوسعية في محيطها الإقليمي لتدعم وضعها السائد في اسيا، ومن جانب اخر تدرك الصين جيدًا ان الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية سوف يحرر جميع الدول المحيطة بالصين ويجعلها تسعى وراء تحقيق طموحاتها ومطالبها المختلفة [18].

ولعل من اهم العوامل التي أسهمت في تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هو انشغالها بالشؤون الداخلية والتركيز على أولويات الاستراتيجية الامريكية، فضلًا عن اختلاف الإدارات السياسية لها وفي الوقت نفسه عدم وجود التزام رسمي وامني بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اتجاه دول الخليج لذلك، فإن مصالح الولايات المتحدة الامريكية تبدو الان أوسع بكثير بالنسبة لصانع القرار في واشنطن عما كانت عليه سابقًا، وان حدوث تغيير في دور الولايات المتحدة الامريكية خارجيًا اتجاه دول الخليج العربي في ظل الإدارات الامريكية المتعاقبة يشير الى ان هذا الاتجاه يزداد سوءًا مع مرور الوقت[19].

---

[16] مرشد محمد مرشد أبو عبد الله، السياسات الامريكية تجاه النظام الدولي في عهد ترامب" الصين انموذجًا" (2017–2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، فلسطين، 2022، ص106.

[17] ابتسام محمد العامري، سياسية الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي, دراسات استراتيجية, جامعه بغداد, مركز الدراسات الدولية، العدد 79، العراق، 2005, ص17.

[18] تشن تشيماو, الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب "رؤية صينية "، مجلة السياسية الدولية, العدد 145, القاهرة, الأهرام, 2000, ص62.

[19] خالد حمود العجمي، السياسة الخارجية الامريكية وامن الخليج العربي من تغير الدور الى اهتزاز الثقة (2013–2020)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 26، العدد1، مصر، يناير/ كانون الثاني 2025، ص295.

وعليه، تعد السياسة الداخلية للولايات المتحدة الامريكية والخلافات السياسية الداخلية، فضلًا عن غياب ميثاق دفاع وطني بين كل من واشنطن ودول الخليج والاعتبارات العملياتية واحدة من اكثر العوامل وضوحًا بإسهامها في عملية التنسيق ونجاح الفشل بين الجانبين، لذلك فقد سعت واشنطن الى الحد من مشاركاتها العسكرية والأمنية في منطقة الخليج العربي فقد عملت إدارة (ترامب) فعليًا على تخفيف اهتمامها بمكافحة الإرهاب واتجهت الى هدفها الأساسي المتمثل بالتنافس مع الصين في منطقة الخليج العربي، في حين تواصل واشنطن عملية تنفيذ استراتيجيتها الدقيقة على منافسة القوى الكبرى بهذه المنطقة، فضلًا عن سعيها لسحب قواتها المتمركزة في منطقة الخليج العربي بسبب التكلفة المالية المطلوبة لتواجد هذه القوات[20].

لذلك كان الهدف الأساسي من تواجد الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هو تأمين حدود حلف شمال الأطلسي عمومًا، فضلًا عن حماية الأنظمة التابعة لها سياسيًا وعسكريًا وأيديولوجيًا من العدوان الخارجي والتخريب الداخلي، وكذلك استخدام الأنظمة الخليجية لتحقيق أهدافها بأقل كلفة ممكنة وابعادها عن قضاياها القومية، إذ تعتقد الولايات المتحدة الامريكية والنظم الخليجية الموالية لها بإن الخطر الأكبر الذي يهدد مصالحها وامنها انما يتمثل في الأنظمة السياسية القومية التي يجب القضاء عليها هذا فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي، اما بالنسبة للعراق وايران فقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية تجاههما ما يعرف بسياسة الاحتواء المزدوج وهي سياسة تقوم على احتواء الدولتين وانهاكهما اقتصاديًا وعسكريًا لكي لا يشكلان أي خطر على المصالح الامريكية والخليجية لا سيما تدفق النفط الخليجي اليها[21].

إذ ان هناك بعض الباحثين الأمريكيين قاموا بطرح أسباب عديدة وراء تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية والتي يمكن اجمالها بالاتي:

أ- تضاؤل احتمال نشوب حرب باردة في هذه المنطقة بين الولايات المتحدة الامريكية ومنافسيها مثل الصين تكون منطقة الخليج العربي ساحتها.

ب- انتهاء الحرب الامريكية على الإرهاب وذلك من خلال اعتمادها على الطائرات بدون طيار لاستهداف العناصر الإرهابية في المنطقة.

ج- لم تعد الولايات المتحدة الامريكية بحاجة كبيرة الى نفط منطقة الخليج العربي بعد ثورة النفط والغاز الصخري التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية والتي أصبحت تغنيها عن نفط الشرق الأوسط.

---

[20] بلال صعب، من التبعية الى التحالف: العلاقات الخليجية – الامريكية بحاجة الى اصلاح، ترجمة (مريم محمد المهنة)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 2020، ص34.

[21] حسين عبد فياض العامري، أمريكا والخليج العربي في ضوء معطيات القرن العشرين، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلد 2012، العدد22، العراق، 2012، ص ص208-209.

د- انهيار حلفاء واشنطن بالمنطقة والتفوق النوعي الإسرائيلي على الدول العربية[22].

ثانيا: روسيا الاتحادية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتجزئته واجهت روسيا مشاكل كبيرة وكثيرة، سيما فيما يتعلق بحماية أمنها القومي، واستعادة مكانتها ودورها كقوة عظمى في السياسة الدولية؛ لأنها تُعد الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي الذي كان يعد ثاني قوة في العالم، إذ أصبحت روسيا ضعيفة، فداخليًا يعاني المجتمع الروسي من حالة سيئة للغاية في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، اما خارجيًا فقد فقدت روسيا مكانتها السياسية والاستراتيجية العالمية التي كان يحظى بها الاتحاد السوفيتي سابقًا، بل إنها أصبحت تابعة وملحقة بالسياسة الأمريكية، إذ يرى الرئيس الروسي الاسبق (بوريس يلتسين) أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الروسية، يكون من خلال التحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة وبصورة سريعة[23].

لقد كانت سياسة روسيا الخارجية تجاه الصين متوترة لفترات طويلة من الزمن الا ان ذلك لم يمنع التعاون بينهما من اجل بسط وتقوية نفوذهم في منطقة الخليج العربي ومحاولة روسيا ابعاد وتحييد دور الولايات المتحدة الامريكية فيها[24].

فعلى الرغم من تراجع دور روسيا المؤثر في الاحداث العالمية فأنها مازالت تسعى وتعمل على استرجاع دورها الريادي ونفوذها في المدة الأخيرة، كما تسعى لان تكون لاعبًا رئيسًا في منطقة الخليج العربي، إذ قامت بوضع واعداد استراتيجية منافسة لاستراتيجية الصين والولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربي، وذلك من خلال تبنيها باستراتيجية مزدوجة ذات ذراعين الأولى: دفاعية في أوروبا بعد الاختراق الأمريكي الذي حاول من خلاله توسيع نطاق حلف شمال الأطلسي شرقًا والثانية: هي هجومية من اجل دعم علاقاتها مع ايران من خلال مساعدتها وتزويدها بالمفاعلات النووية، فضلًا عن الوقوف الى جانبها في المحافل الدولية الامر الذي يسهم في تعزيز موقف ايران كما يؤدي الى خلق حالة من الارباك وعدم الاستقرار في المنطقة ويدفع نحو مزيد من سباق التسلح[25]،

---

[22] عمرو عبد العاطي، الامة المستغني عنها: السياسة الخارجية الامريكية في تراجع، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ص6.

[23] Patricia Foucart et Bruno Ruffin, La Russie en recompositing, Zoom géo ,Paris: Ellipse Marketing, 2004, p. 18.

[24] لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في اسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الامريكية – الصين– روسيا، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر –باتنه–، الجزائر، 2014، ص176.

[25] نور عبد النور إبراهيم أبو مغصيب، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي في فترة 2013–2020م، مرجع سابق، ص57.

وعليه فأن التحرك الروسي في منطقة الخليج العربي قد لفت انتباه الولايات المتحدة الامريكية مما جعلها تنخرط في المنطقة بشكل اكبر من اجل منافسة روسيا، وهذا بدوره شكل عبئًا كبيرًا على الصين إذ واجهت الوجود الأمريكي المكثف فيها[26].

لقد لعبت الصين دورًا بارزًا ومهمًا في تحديد توجه سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي فعلاقتها مع روسيا بينت لها مكامن التهديد والخطر الذي يمكن ان تشكله على امنها وسلامتها ومصالحها في هذه المنطقة[27]، كما تمكنت روسيا الاتحادية من استعادت مكانتها في منطقة الخليج العربي ودورها الفاعل فيها وقد تأكدت فاعلية هذا الدور خلال الازمة السورية الممتدة منذ عام 2011 بعدها متغيرًا مؤثرًا في منطقة الخليج العربي والذي تسيطر فيها كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين، لذلك فقد عملت على ان تؤدي دورًا محوريًا وهامًا لمواجهة الهيمنة الامريكية والصينية في المنطقة من اجل الحفاظ على وجودها ومصالحها الاقتصادية هناك[28].

ان توجه روسيا الاتحادية نحو الخليج العربي تحت عنوان(الحوار الاستراتيجي الروسي الخليجي) هو من اجل مواجهة التحديات التي تسهم في زعزعة واستقرار المنطقة، فبحسب الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تم عقد خمس اجتماعات وزارية مشتركة للحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون، إذ تم الاتفاق على ان تقوم الدول الخليجية بتكوين امانه عامة مساعدة في امانة مجلس التعاون الخليجي تختص بالشؤون الروسية، وتفعيل الحوار الاستراتيجي الخليجي الروسي، بالمقابل تقوم روسيا بتكوين إدارة في وزارة الخارجية الروسية مختصة بدول الخليج العربي من اجل زيادة مساحة التفاهم والتواصل المباشر وذلك بسبب وجود مشتركات بينهما، كما ان هناك مشتركات بينهما يمكن توظيفها لخدمة المسار الخليجي الروسي ومواجهة الصين والولايات المتحدة الامريكية والحد من نفوذهم في المنطقة[29]، وعليه فإن روسيا ترى في دول الخليج العربي حليفًا استراتيجيًا وهامًا

---

[26] احمد عبد الجبار عبدالله، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2010، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي، العدد29، 2019، ص43.

[27] محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 13, بيروت، 2007، ص68.

[28] بشرى بن دراجي، العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في القرن 21، من كتاب: مستقبل النظام الدولي في ظل المتغيرات العالمية والتحالفات الكبرى "رؤية استشرافية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجي والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2022، ص316.

[29] ماجد بن عبد العزيز التركي، روسيا والاندماج العربي.. تجربة الحوار الاستراتيجي الروسي الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 27 يوليو/ تموز 2022، تاريخ الزيارة: 3-2-2025، متاح على الرابط الاتي:

https://www.aljazeera.net/opinions/2022/7/27

في مجال الطاقة وليست منافسًا لها، كما ترى ايضًا بإن التنسيق معها يمكن ان يحقق لها الحفاظ على استقرار أسعار النفط مع زيادة الاستثمارات الروسية في مجال البحث والتنقيب بقطاع الطاقة الذي اصبح يمثل احد اهم مجالات التقاء المصالح الخليجية الروسية وهو ما سبب ازعاج كبير للصين[30].

تسعى روسيا الاتحادية الى اتباع سياسة خارجية ذات بعد اقتصادي مع دول المنطقة وفي هذا الاطار ترتبط الأهداف الروسية في المنطقة العربية بثلاثة قطاعات أساسية وهي الطاقة والتعاون العسكري، فضلًا عن التعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، لذلك فقد بدأت روسيا تتطلع الى استعادت دورها في المنطقة من خلال اهتمامها بالعديد من الملفات السياسية العالقة والمعقدة كالملف النووي الإيراني والصراع العربي الإسرائيلي، كما حاولت تقوية علاقاتها مع دول الخليج العربي، إذ شهدت السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي حالة من النمو الإيجابي بعد الحرب الباردة سيما بعد ان تحولت روسيا عن منهجها الشيوعي والتحول نحو الرأسمالية كمنهج للاقتصاد الروسي، كما ايدت روسيا حق دول الخليج العربي في امتلاك الطاقة النووية السلمية سيما وانهما أعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك كله من اجل مواجهة المخاوف العربية من الهيمنة الصينية والأمريكية على مقدراتها، فضلًا عن مواجهة المخاوف الخليجية من برنامج ايران النووي، فقد كانت روسيا حريصة في سياستها الخارجية المتبعة اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي هو من اجل الحفاظ على مصالح الجانبين[31].

فعلى الرغم من تعدد نقاط الالتقاء بين روسيا الاتحادية والصين والتي أدت الى قيام الصين بدعم الدور الروسي في النظام الدولي، الا ان هناك عدد من القضايا التي يمكن ان تؤثر في التوافق الروسي الصيني مستقبلًا، أهمها تنامي النفوذ الصيني في اسيا ومنطقة الخليج العربي إذ أصبحت الصين تشكل قوة صاعدة ومتزايدة يومًا بعد يوم سواء من الناحية السياسية ام الاقتصادية ام العسكرية، وهو ما يعني بإن قوة روسيا كانت تراوح مكانها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن بعد مجيئ الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) تمكن من إعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتها وايجابيتها فإنها ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين، ومن هنا فإن ضعف روسيا امام الصين وتنامي دورها في منطقة الخليج العربي ومنافستها قد يثير حساسية عدد من الفئات الروسية وبالتالي سوف يعرقل من تنامي

---

[30] لبنى عبد الله واخرون، السياسية الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011–2014، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 7 يوليو/تموز 2015، تاريخ الزيارة: 3–2–2025، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=16397

[31] كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادت مكانتها الريادية في النظام الدولي، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بغداد، العراق، 2024، ص123 وما بعدها.

دور روسيا في منطقة الخليج العربي[32]، وتجدر الإشارة الى ان سياسة الرئيس (بوتين) في منطقة الخليج العربي هي اكثر مرونة من سياسة الدول الغربية والصين والولايات المتحدة الامريكية التي تعمل كضامن لأمن الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، ومما لاشك فيه فإن مثل هذه الظروف سوف تؤثر على العلاقات مع دول المنطقة، وفي المقابل فإن غياب مثل هذا النهج للصين والدول الغربية سوف يعطي روسيا مساحة اكبر للمناورة في حل جميع المشاكل في منطقة الخليج العربي القديمة منها والحديثة[33].

تسعى روسيا من تدخلها في سوريا ودعمها للنظام السياسي هناك وتثبيت وجودها من اجل تحقيق اهداف عدة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى أهمها:

1- تسعى روسيا الى حماية حصتها في سوق الطاقة العالمية المصدرة طويلة الأمد والعمل على عرقلة أي مشروع يشكل خطر على انتاج وتصدير الطاقة من الأسواق العالمية، لا سيما وان روسيا كانت تعاني من ضعف نفوذها في منطقة الخليج العربي.
2- التأثير في التوازنات في المنطقة وذلك من خلال استمرار وجودها العسكري في سوريا، وان حماية قواعدها العسكرية فيها تحمل أهمية حيوية بالنسبة لهم وتقوي نفوذهم في المنطقة من اجل منافسة القوى الإقليمية والدولية ومنها الصين.
3- العمل على مقاومة التيارات الإسلامية في منطقة الخليج العربي، إذ كانت لديها خشية من دعم الولايات المتحدة الامريكية لتيارات إسلامية في الشرق الأوسط ووصلها الى السلطة، فضلًا عن خوفها من امتداده الى اقليمها الإسلامي سيما وان لروسيا تجارب في كل من أفغانستان والشيشان.
4- محاولة منع أي تهديد للوجود العسكري الروسي في شرق البحر المتوسط سيما من جانب الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو [34].

واستنادًا لكل ما تقدم، فقد تمكنت روسيا مؤخرًا من استعادة دورها القديم (دور الاتحاد السوفيتي) بعد ان فاقت من الازمات والصدمات السياسية والاقتصادية التي تسببت في انهاء منظومة الاتحاد السوفيتي، إذ جاء اهتمامها

---

[32] رنا احمد رجب، الدور الروسي في إدارة النظام الدولي بعد عام 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2015، ص97.

[33] ليث سلام مهدي، المنافسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، الجامعة العراقية، كلية الاعلام، المجلد2، العدد8، العراق، 2022، ص36.

[34] حمد جاسم محمد الخزرجي، التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق المتوسط (سوريا نموذجًا)، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، المجلد2، العدد7، العراق، 2021، ص532-533.

بمنطقة الخليج العربي وذلك بسبب أهميتها الجيبولتيكية والجيوسياسية، فضلًا عن ذلك ترى بان الصين هي دولة وافدة وجديدة في هذه المنطقة، إذ عملت على انشاء قواعد عسكرية من اجل حماية مواقعها الاستراتيجية هناك[35]، كما تعد روسيا منطقة الخليج العربي هي مجالها الحيوي والاستراتيجي لذلك تخشى من اندلاع صراعات فيها قد تصل الى حدودها وتشكل تهديد لأمنها القومي، لذلك فقد سعت روسيا الى تبني سياسة خارجية اكثر فعالية مع دول هذه المنطقة؛ وذلك من خلال التعاون والتنسيق الأمني الذي سيساعدها في مواجهة التهديدات ومعالجة الازمات التي قد تتعرض لها المنطقة والتي سوف تؤثر بشكل مباشر على امنها القومي[36].

ثالثًا: الإرهاب

لقد بات الإرهاب يشكل عنصرًا رئيسًا في معادلة الامن بمنطقة الخليج العربي، إذ اصبح تأثير هذه التنظيمات الإرهابية خطر جدًا في حال تم استهداف المرافق والمنشآت النفطية في دول المنطقة وهو ما حاولت هذه التنظيمات القيام به في اكثر من دولة ومكان، وعليه فإن التصدي لخطر الإرهاب اصبح يمثل متغيرًا دوليًا هامًا من اجل تحقيق امن الخليج، إذ بات من الواضح بان الحل الأمني لا يكفي بمفرده بتجفيف منابع التطرف والإرهاب وهذا ما دعت اليه الصين بان ذلك لا يتحقق الا من خلال استراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية والأمنية والتي يجب ان تشارك فيها القوى الكبرى[37].

إذ تعاني دول الخليج العربي من تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب التي تهدد امنها، لذلك فإن الخطر الذي تمثله هذه الظاهرة لايزال حاضر وموجود حتى الوقت الحالي في العديد من مناطق الخليج العربي، إذ تم الكشف عن خلايا عدة ترتبط بمعسكرات وتنظيمات خارجية تسعى لضرب منشآت نفطية وحيوية ومصافي بترولية وقواعد عسكرية لدول عديدة ومنها الصين والولايات المتحدة الامريكية، وعليه يرى العديد من الباحثين والمختصين في الشأن الأمني بإن ظاهرة التطرف والإرهاب لها ابعاد إقليمية ودولية الا ان تأثيرها وخطرها على المجتمعات الخليجية

---

[35] حبيب صالح مهدي العبيدي، مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد23، 2013، ص33.

[36] نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015، ص125.

[37] عبد العزيز المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، عمان، الأردن، 2010، ص65.

يبرز من خلال ارتباط هذه المجاميع بالخارج[38]، لذلك فقد اصبح دول مجلس التعاون الخليجي تدرك جيدًا حجم التهديدات الإرهابية التي يمكن ان تواجه نظمها السياسية نتيجة للتغيرات الحاصلة في المحيط الإقليمي لهذه الدول، وعليه فأن مواجهة التهديدات الأمنية يجب ان تكون من كل الدول مجتمعة وان خيار المواجهة لكل دولة على حدة هو خيار غير صحيح لان المشكلة التي تواجه هذه الدول(الإرهاب) هي متشابهة لهذا تستدعي ان تتوافق كل الدول في إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذه المشكلة التي تحدد منطقة الخليج العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، كما تهدد ايضًا الأنظمة السياسية لهذه الدول مما يتطلب مساعدة الدول الحليفة والصديقة ومنا الصين[39].

لقد تبنت الدول الخليجية استراتيجية جديدة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب إذ قامت اغلب الدول الخليجية بتحديث مؤسساتها الأمنية وتطوير عملها ودعم أجهزة الامن فيها وتحديثها، لان الإرهاب قد استغل التطور التكنولوجي في عملية صنع المتفجرات والتفخيخ مما جعل المؤسسات الأمنية الخليجية امام تحديات كبيرة وخطيرة اكثر من أي وقت مضى، ولا بد لهذه المؤسسات الأمنية في هذه الدول ان تتحمل العبء الأكبر في مكافحة التطرف والإرهاب في منطقة الخليج العربي ومحاولة منع انتشاره وتمدده لأنه يهدد وجودها وكيانها[40]، لذلك فان تهديد (داعش) لأمن الدول الخليجية كان من خلال السيطرة على العديد من الأراضي وكذلك ابار النفط والاثار والمصارف لكي يكون لديه تمويل يستطيع من خلاله الاستمرار بالسيطرة على اكبر قدر من المناطق والأراضي، لذلك فقد دعت الدول الخليجية دول العالم اجمع ومنها الصين والولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ موقف حاسم وقوي اتجاه قضية الإرهاب في المنطقة لأنه لا يهدد الدول العربية وانما يهدد العالم بأكمله، إذ تبنى الإرهاب العديد

---

[38] صباح محمود محمد، الامن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، صنعاء، 1994، ص ص90-91.

كذلك ينظر الى: علي حسن غلوم، الحركات الإسلامية والعلاقة مع الاخر، منشورات حركة التوافق الوطني الإسلامية، الكويت، 2006، ص6.

[39] محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد53، العراق، 2012، ص153.

[40] علي محمد حسن الخفاجي، سياسات مكافحة الإرهاب: دراسة حالة دول الخليج العربية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، المجلد7، العدد24، العراق، النجف، 2015، ص377.

من العمليات الإرهابية في عدد من الدول الأوروبية أهمها احداث 11 سبتمبر/ أيلول وكذلك احداث الإرهاب في باريس والتي أعلنت تنظيم عن مسؤوليته عنها[41].

لذلك فأن نجاح نموذج (داعش) في العراق وسوريا يمكن ان يتكرر في دول خليجية مهمة استراتيجية مثل اليمن، فتنظيم القاعدة يمتلك نفوذًا واسعًا في هذه الدولة والتي يجملها البعض، وبسبب ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها والحفاظ على امنها في المناطق الحدودية، فضلًا عن الفراغ السياسي والأمني الناتج عن سعت المناطق الجغرافية التي تسيطر عليها بعض الكيانات داخل الدولة والتي تشهد صراعات داخلية مما يتطلب العمل الجاد والفعلي والجماعي من قبل الدول الخليجية من اجل وضع حد لانتشار مثل هذه الظاهرة التي أصبحت لا تهدد المنطقة الخليجية فحسب وانما العالم بأكمله[42].

وعليه لابد من اتخاذ مجموعة من التدابير اهمها عدم تمويل، او تنظيم أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو المشاركة فيها بأية صورة من الصور، فضلًا عن التزامها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية كافة وذلك طبقًا للقوانين والإجراءات الداخلية المتبعة لكل منهما:

1- عدم جعل أراضيها مسرحًا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية والشروع بأي صورة من صوره، والعمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو السماح لهم بالبقاء على أرضها أو إيوائهم أو تقديم التسهيلات لهم.

2- تفعيل التنسيق والتعاون فيما بين الدول الخليجية والصين في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات.

3- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة وذلك من خلال الكشف عن نقل واستيراد وتصدير الأسلحة وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، واتخاذ إجراءات صارمة لمراقبتها عبر الحدود وذلك لمنع انتقالها من دولة إلى أخرى.

4- العمل على تعزيز الحماية والأمن للشخصيات والبعثات الدبلوماسية الإقليمية والدولية، وذلك وفقا للأعراف والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها كل من دول المجلس والصين.

5- السعي الجاد والعمل الدؤوب على إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالتنظيمات الإرهابية ومتابعة اخر مستجدات ظاهرة الإرهاب، فضلًا عن تزويد الأجهزة الأمنية المختصة في الدول الخليجية بها،

---

[41] بن علية خالد ودبي علاء الدين، تطور ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط وتداعياتها على امن الدول داعش انموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور – الجلفة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص109.

[42] احمد عبد الجبار عبدالله، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج بعد عام 2010، مرجع سابق، ص40.

وذلك وفق ما تسمح به القوانين والأعراف الدولية لكل دولة [43].

واستنادًا لكل ما تقدم، فقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تقوية امنها القومي من خلال تبني سياسة خارجية مع الدول الحليفة من اجل دعمهم واسنادهم في عملية تجفيف ومنع تطور هذا المرض (الإرهاب) الذي أصبح يشكل عبئ ثقيلًا على هذه الدول، وبالمقابل فقد رأت الصين بأن وجود الإرهاب في هذه الدول اصبح يمثل تحدي خطير لسياستها الخارجية لأنه يسهم في تحديد مصالحها السياسية والاقتصادية مع دول منطقة الخليج العربي.

خاتمة:

لقد شكلت دول مجلس التعاون الخليجي محورًا هامًا للسياسات الخارجية للدول الكبرى ومنها الصين؛ وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها لذلك فقد توجهت الصين في سياستها الخارجية اتجاه هذه الدول انطلاقًا من أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية لا سيما في ظل حاجة الصين للمواد الأولية وفي مقدمتها النفط والغاز، فضلًا عن ادراك الصين بأن العامل الاقتصادي اصبح عاملًا مهمًا في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي وهو ما دفع الدول الكبرى الأخرى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية الى ان تكون منافس قوي للصين في هذه المنطقة وعدم انفرادها بالمصالح والموارد المتواجدة فيها والسبب في ذلك يعود الى ان هذه الدول تمتلك مصالح اقتصادية واستراتيجية مهمة لا تسمح للصين التلاعب بها، فضلًا عن وجود مصالح مشتركة تربط هذه الدول مع منطقة الخليج العربي على الرغم من تراجع دورهم فيها، فضلًا عن ظاهرة الإرهاب التي عدتها الصين بأنها تشكل عائق أساسي امام تبني سياسة خارجية سليمة اتجاه هذه الدول لانها تهدد مصالهم الاستراتيجية هناك.

المراجع:

1) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، الشارقة، دار الصفاء، 1988
2) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1933–1992، ترجمة د. نبيل زكي، بيروت، وكالة الاهرام للتوزيع، 1995
3) التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية: الابعاد والمحددات، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة التحليل والرصد، إسطنبول، تركيا، 2022
4) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2020

[43] عبد الله محمد مشاري، استراتيجية مقترحة لمكافحة الارهاب وتحقيق الامن الوطني السعودي، بحث زمالة غير منشور، اكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2008، ص44.

5) فريدة العلمي، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد2، العدد9، الجزائر، 2018

6) نور عبد النور إبراهيم أبو مغصيب، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي في فترة 2013–2020م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2022

7) حيدر علي حسين، مسار العلاقات الامريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي علي كافي معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد1، الجزائر، 2022

8) انعكاسات زيارة الرئيس الصيني المرتقبة على العلاقات الخليجية الصينية، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة التحليل والرصد، إسطنبول، تركيا، 2022

9) وداد المساوي، مسارات التعاون وقضايا الصراع في العلاقات الامريكية – الصينية، مجلة المعهد المصري، المعهد المصري للدراسات، المجلد7، العدد26، مصر، 2022

10)تامر محمد سامي عبد اللطيف، الاستراتيجية الامريكية تجاه طموحات الصعود الصيني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد9، العدد18، جامعة الإسكندرية، 2024

11)كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد26، الدوحة، 2017

12)عادل كاظم عباس العبدلي، البعد الجيوبولتيكي لمجال الصين الحيوي في منطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق، 2019

13)محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر–1– بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق – سعيد حمدين–، الجزائر، 2016

14)محمد بن صقر السلمي، دراسة: التنافس الأمريكي – الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 22 ابريل 2021

15)مرشد محمد مرشد أبو عبد الله، السياسات الامريكية تجاه النظام الدولي في عهد ترامب" الصين انموذجًا" (2017–2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، غزة، فلسطين، 2022

16)ابتسام محمد العامري، سياسية الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، دراسات استراتيجية، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 79، العراق، 2005

17)تشن تشيماو، الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب "رؤية صينية "، مجلة السياسية الدولية، العدد 145, القاهرة، الأهرام, 2000

18)خالد حمود العجمي، السياسة الخارجية الامريكية وامن الخليج العربي من تغير الدور الى اهتزاز الثقة (2013–2020)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 26، العدد1، مصر، يناير 2025

19)بلال صعب، من التبعية الى التحالف: العلاقات الخليجية – الامريكية بحاجة الى اصلاح، ترجمة (مريم محمد المهنة)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 2020

20)حسين عبد فياض العامري، أمريكا والخليج العربي في ضوء معطيات القرن العشرين، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلد 2012، العدد22، العراق، 2012

21)عمرو عبد العاطي، الامة المستغني عنها: السياسة الخارجية الامريكية في تراجع، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 24 نوفمبر 2013

22)لزهر وناسي، التفاعلات الاستراتيجية في اسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الامريكية – الصين– روسيا، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر –باتنه–، الجزائر، 2014

23)احمد عبد الجبار عبد الله، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2010، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي، العدد29، 2019

24)محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 13, بيروت، 2007

25)بشرى بن دراجي، العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين في القرن 21، من كتاب: مستقبل النظام الدولي في ظل المتغيرات العالمية والتحالفات الكبرى "رؤية استشرافية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجي والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2022

26)كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الاتحادية واستعادت مكانتها الريادية في النظام الدولي، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بغداد، العراق، 2024

27)رنا احمد رجب، الدور الروسي في إدارة النظام الدولي بعد عام 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2015

28)ليث سلام مهدي، المنافسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وتأثيرها على العراق، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، الجامعة العراقية، كلية الاعلام، المجلد2، العدد8، العراق، 2022

29)حمد جاسم محمد الخزرجي، التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق المتوسط (سوريا نموذجًا)، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، المجلد2، العدد7، العراق، 2021

30)حبيب صالح مهدي العبيدي، مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد23، 2013

31)نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة–، الجزائر، 2015

32)عبد العزي المهري، التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على امن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990–2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، عمان، الأردن، 2010

33)صباح محمود محمد، الامن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، صنعاء، 1994

34)كذلك ينظر الى: علي حسن غلوم، الحركات الإسلامية والعلاقة مع الاخر، منشورات حركة التوافق الوطني الإسلامية، الكويت، 2006

35)محمد ياس خضير، امن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد53، العراق، 2012

36)علي محمد حسن الخفاجي، سياسات مكافحة الإرهاب: دراسة حالة دول الخليج العربية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، المجلد7، العدد24، العراق، النجف، 2015

37)بن علية خالد ودبي علاء الدين، تطور ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط وتداعياتها على امن الدول داعش انموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور – الجلفة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019

38)عبد الله محمد مشاري، استراتيجية مقترحة لمكافحة الارهاب وتحقيق الامن الوطني السعودي، بحث زمالة غير منشور، اكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2008

39)ماجد بن عبد العزيز التركي، روسيا والاندماج العربي.. تجربة الحوار الاستراتيجي الروسي الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 27 يوليو/ تموز 2022، متاح على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/opinions/2022/7/27

40)لبنى عبد الله واخرون، السياسية الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011–2014، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 7 يوليو 2015، متاح على الرابط الاتي: https://democraticac.de/?p=16397

41) Patricia Foucart et Bruno Ruffin, La Russie en recompositing, Zoom géo, Paris: Ellipse Marketing, 2004